المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

الانتهاكات الإسرائيلية وتقاعس المجتمع الدولي

عنف مركب يعصف بالنساء في قطاع غزة

يناير - ٢٠٢٥

مقدمة

دخلت النساء في قطاع غزة، بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، مرحلة نوعية وغير مسبوقة من المعاناة المريرة والقاسية، حيث تعرضن لأشد أنواع العنف المركب نتيجة للهجوم العسكري الإسرائيلي الوحشي الذي استهدف المدنيين بلا رحمة أو حماية. وعلى الرغم من أن الهجوم يؤثر على الجميع، إلا أن النساء يعانين بشكل غير متناسب نظرًا للظروف الاجتماعية والثقافية التي تزيد من هشاشتهن في أوقات الحروب.

يعمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بجهود دؤوبة لتوثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلية الجسيمة بحق النساء في قطاع غزة، مستندًا إلى مجموعة من المسارات والآليات المتعددة التي تضمن فعالية عمله. من بين هذه المسارات، يركز المركز جهوده على إعداد الملفات القانونية اللازمة للملاحقة والمساءلة أمام المحاكم الدولية، سعياً لتحقيق العدالة ومحاسبة مرتكبي الجرائم الدولية. كما يعتمد المركز على جمع شهادات حية من النساء اللواتي تعرضن لأبشع أشكال الجرائم الإسرائيلية، حيث تُوثَّق هذه الإفادات بدقة لتعكس حجم الانتهاكات الإسرائيلية الواسعة التي تُمارس بحقهن.

وفي هذا السياق، استُخدم الاستبيان كأداة بحثية أساسية لرصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة التي تتعرض لها نساء قطاع غزة، حيث يعكس جزءًا من حجم الجرائم الجسيمة التي تُمارس بحقهن وما يترتب عليها من آثار مدمرة تطال حياتهن الجسدية، والنفسية، والاقتصادية، والجنسية. وتظهر الدراسة أن هذه الانتهاكات ليست حوادث عرضية، بل جزء من سياسة منهجية تستهدف تدمير سكان القطاع على المدى الطويل، بما في ذلك النساء، في محاولة لطمس هويتهم ومحو وجودهم.

تبرز هذه السياسة الوحشية بوضوح من خلال تصريحات القادة الإسرائيليين، وأبرزها تصريحات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي وصف سكان قطاع غزة بأنهم "حيوانات ووحوش"، في محاولة مقصودة لنزع صفة الإنسانية عنهم، وبالتالي إسقاط أي حماية قانونية عن المدنيين، بما في ذلك النساء. حيث قال: "شغفي لا حدود له من أجل العدالة والحقيقة، وإن إلقاء اللوم على إسرائيل التي تحارب هذه الحيوانات والوحوش هو مجرد حماقة." [1] هذا التصريح، وغيره من عشرات التصريحات الصادرة عن القادة الإسرائيليين لا يعكس فقط خطابًا معاديًا للإنسانية، بل يكشف عن منهجٍ منظّم يهدف إلى تبرير الجرائم الوحشية التي تُرتكب بحق سكان قطاع غزة وإضفاء الشرعية عليها.

[1]- تصريح بنيامين نتنياهو في الإذاعة العامة الأمريكية في ١٧ نوفمبر ٢٠٢٣: https://www.youtube.com/watch?v=Z0W_rQRel6c&t=123s

لقد تلت هذه التصريحات جرائم دموية هائلة لا يمكن تصورها، بما في ذلك قتل ما يقـــارب ١٢ ألف امرأة خلال أكثر من عام من الهجمات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة. هـــذه الحصيلة القاسية لم تقتصر على فقدان الأرواح فقط، بل كانت بمثابة تدمير كـــامل لنسيج المجتمع الغزي، حيث تم استهداف النساء العاملات والصحفيات، والطبيبات، والمـعيلات والزوجات. وحُرم آلاف الأطفال من أمهاتهم فقد فقدت أكثر من ٦٠٠٠ أسرة لأمهاتهن.[٢]

الزميلة المحامية دانا ياغي

الزميلة المحامية نور أبو النور

ولعل من أبلغ الشهادات تأثيرًا حين وثقتنا استهداف آلة الحرب الإسرائيلية لزميلتينا مـــن طاقم المركز المحاميتين دانا ياغي ونور أبو النور، وقد ساهمت الأخيرة بجمع بيانات هـــذه الدراسة، قبل استشهادها مع طفلتها الرضيعة كنزي جمعة، التي لم تتجاوز العامـيـن، في فبراير الماضي، حيث استهدفت الغارة الإسرائيلية منزل عائلتها دون سابق إنذار، مـا أسفر عن مقتل ثلاثة أجيال من العائلة. وبعد يومين فقط من هذه الفاجعة، ارتكبت آلة الـحـرب الإسرائيلية جريمة أخرى بمقتل زميلتنا المحامية دانا ياغي في غارة استهدفت مـنـــــزل عائلتها في دير البلح، حيث لجأت مع أسرتها بعد تهجيرها قسرًا مـن منطقة تـــل الهـــوا. كانت دانا تقدم الاستشارات القانونية للنساء النازحات في مراكز الإيواء.

٢- أخبار الأمم المتحدة (١٨ يوليه ٢٠٢٤). مسؤولة أممية: نساء وفتيات غزة يتحملن أسوأ أعباء الحرب https://www.youtube.com/watch?v=Z0W_rQRel6c&t=123s

▪ هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير عدد من الانتهاكات الإسرائيلية بحق النساء خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، مع تسليط الضوء على أشكال العنف المختلفة التي تعرضن لها، سواء كانت جسدية، جنسية، نفسية، أو اقتصادية نتيجة لذلك.

تشمل هذه الانتهاكات الإصابات البدنية المباشرة التي تتعرض لها النساء نتيجة الهجوم العسكري العنيف، فضلاً عن معاناتهن من فقدان المعيل أو أحد الأفراد المقربين مثل الآباء أو الإخوة أو الأبناء. كما تظهر الدراسة التأثيرات السلبية لانفصال العائلات، والظروف اللاإنسانية في مراكز النزوح. ويسلط الضوء أيضًا على التدمير المنهجي للمصادر الاقتصادية للنساء، حيث توقفت أعمالهن أو دمرت بشكل كامل خلال الهجوم العسكري. بالإضافة إلى ذلك، ترصد الدراسة تأثير سياسة التجويع الممنهجة التي تنتهجها إسرائيل ضد سكان قطاع غزة، بما في ذلك النساء. وهو ما يخلق بيئة قاسية من العنف اللامحدود ويزيد من معاناتهن الإنسانية.

ومن جانب آخر، تهدف الدراسة إلى توثيق التحديات التي تواجه النساء في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الدعم الطبي، النفسي، والقانوني. ويساعد في تحديد العوائق التي تحول دون استفادة النساء من هذه الخدمات، مثل غياب المعرفة بوجودها، الخوف من الوصمة الاجتماعية، أو نقص وسائل النقل.

من خلال تحليل البيانات، تهدف الدراسة إلى تعزيز الوعي بالانتهاكات الإسرائيلية ضد نساء قطاع غزة على المستويين المحلي والدولي، بهدف الضغط لوقف إطلاق النار في قطاع غزة ودعم وضع سياسات واستراتيجيات فعّالة تسهم في تقديم حلول مستدامة تدعم حقوقهن الأساسية وتضمن لهن العيش بكرامة وأمان وحمايتهن من المزيد من الانتهاكات الإسرائيلية.

منهجية الدراسة:

تتمثل منهجية الدراسة باعتمادها على البيانات الكمية والنوعية لفهم واقع الانتهاكات الإسرائيلية بحق النساء في قطاع غـــزة وتأثيرها عليهن في ظل الهجوم العسكري الإسرائيلي، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام أدوات مختلفة منها:

- **الاستبيان:** تم اختيار عينة الاستبيان المكونة من ٨٠٠ امرأة وفتـاة من مختلف محافظات قطاع غزة، شملت شمال غزة ومدينة غـزة إلى جانب خان يونس ورفـــح جنوبًا، وديـــر البلح والنصيرات في المحافظات الوسطى. وقد جرى اختـيار العـيـــنة باستـخدام الطريقة العشوائية البسيطة من بين ٢٦٠٢ امرأة مـــشـاركة في ورشات التوعـــيـــة القانـونية التـي أُقيـــــــمـــــت في مراكز النزوح المختلفة.وقد تم اختيار هذه العينة بهـدف تحقيق أكبر قدر ممكن من التنوع والشمولية، بما يـعـكـــس تـمـثيلًا واقعيًا لمختلف شرائح النساء والفتيات في قطاع غـــزة. وقـــام طاقم المركز، خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٤، بتـعـبـئة الاستبيانات بشكل فردي مع كل مشاركة، لضمان أعلى مستوى من الدقة والمصداقية في جـمـع البيانات. ويتمـثـــل هـــدف الاستبيان في جمع بيانات حول مدى انتشار عدد من الانتهاكـات الإسرائيلية، وأنواع العنف التي تتعرض لها النساء النازحـات في قطاع غزة خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي المستمر.

- **إفادات:** وثق طاقم المركز ٣٢ إفادة تفصيلية عن الانتهاكات الإسرائيلية ضد النساء، شملت مجموعة من المعتقلات المفرج عنهن، وتم اختيارهن من بين ٨٠٠ امرأة شاركن في تعبئة الاستبيان. جاء ذلك ضمن عملية منظمة تضمنت الحصول على موافقتهن المستنيرة، بهدف جمع معلومات أكثر عمقًا حول هذه الانتهاكات.

- **الملاحظة الميدانية:** اعتمدت الدراسة على ملاحظات ميدانية يومية لطاقم المركز، استنادًا إلى ما تطرحه النساء، والبالغ عددهن ٢٦٠٢ امرأة مشاركة خلال ورشات التوعية القانونية وتُشَارك هذه الملاحظات بشكل دوري مع الباحثين على مدار عام، والتي تهدف إلى رصد الانتهاكات بحق النساء في أماكن النزوح المختلفة نتيجة الهجوم العسكري الإسرائيلي، مع توثيق أشكال العنف التي تعرضن لها، ورصد التحديات التي يواجهنها وتحليل أسبابها.

الخصائص الديمغرافية للمشاركات:

- **التوزيع الجغرافي:** أظهرت نتائج الدراسة مشاركة ٢٢٠ امرأة وفتاة من المقيمات والنازحات في مدينة غزة ومحافظات شمال القطاع، مقابل ٥٨٠ مشاركة من النساء والفتيات المقيمات والنازحات في محافظات جنوب ووسط القطاع. ويُعزى هذا التفاوت إلى العدد الأكبر لمراكز الإيواء في جنوب القطاع مقارنة بشماله، بالإضافة إلى الهجمات العسكرية البرية المتكررة والمستمرة في شمال القطاع، التي تُعيق حركة طاقم المركز بشكل دائم.

نسبة أعمار النساء المشاركات بالدراسة

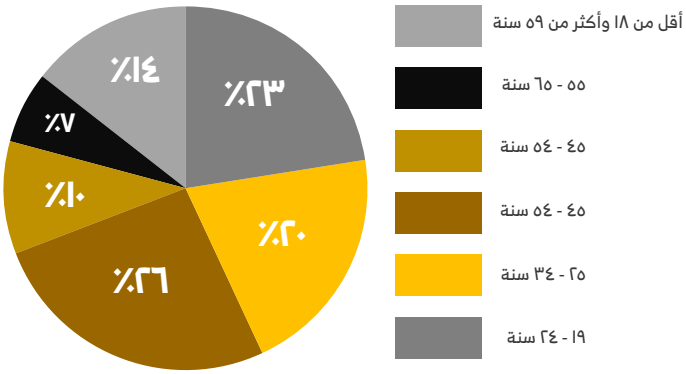

- **الفئة العمرية:** كشفت نتائج المسح أن ٢٢,٧٥٪ من النساء المشاركات هن شابات تتراوح أعمارهن بين ١٩ و٢٤ عامًا، بينما تنتمي ٢٠,٣٨٪ من العينة إلى الفئة العمرية بين ٢٥ و٣٤ عامًا. كما بلغت نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٣٥ و٤٤ عامًا ٢٦,١٢٪، في حين كانت نسبة اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٤٥ و٥٤ عامًا ١٠٪. أما نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٥٥ و٦٥ عامًا فبلغت ٦,٥٪. فيما تضم النسبة المتبقية، البالغة ١٤,٢٥٪ المشاركات اللواتي تقل أعمارهن عن ١٨ عامًا أو تزيد عن ٥٩ عامًا.

الحالة الاجتماعية للنساء المشاركات بالدراسة

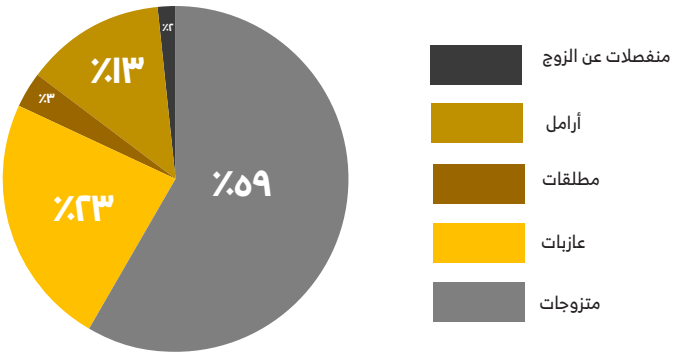

- **الحالة الاجتماعية:** كشفت النتائج أن ٥٨,٦٣٪ من المشاركات كن متزوجات بينما كانت ٢٣,٥٪ منهن عازبات، و٣,٣١٪ مطلقات و١٣,٢٥٪ أرامل، في حين كانت ١,٥٪ من المشاركات في حالة انفصال عن الزوج.

نتائج رصد الانتهاكات الإسرائيلية بحـق النساء الواردة في الدراسة:

تكشف هذه الدراسة عن انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلية الجسيمة التي تتعرض لـها النساء في غزة، والتي تشمل الإصابات الجسدية الناتجة عن الهجمات العسكرية، وفقـدان المعيل أو أحد أفراد الأسرة المقربين، والتشتت العائلي، ومعانة النزوح وأماكن الإيـــواء بالإضافة إلى فقدان النساء لمصادر دخلهن، والاعتقالات التعسفية بحقهن، وتـــداعـيات سياسة التجويع الممنهجة التي تفرضها إسرائيل.

١ الإصابات الجسدية الناتجة عن الهجمات العسكرية:

وجدت النساء أنفسهن، بعد السابع من أكتوبر، في قلب الهجمات العســكـرية دون أدنى حماية، ما جعلهن عرضة لإصابات جسدية وتشوهات جسيمة بفعل القصف العـــشـوائي والاستهداف المباشر للمناطق السكنية. وبحسب توثيق المركز والشهادات التي تلـقاها شملت هذه الإصابات بتر الأطراف، وحروقاً شديدة، وإصابات في الرأس والوجه، بالإضـــافة إلى إصابات العيون التي أدت لفقدان جزئي أو كامل للبصر وغيرها في ظـــــل التـدميـر الإسرائيلي الممنهج للمنظومة الصحية الذي أسفر عن خروج ٢٣ مستشفى مـــن أصـــل ٣٨ مستشفى حكومي وأهلي عن الخدمة، ليبقى ١٧ مستشفى فقط تعمل جـزئيًا. وتـــم تعطيل ٨٠ مركزًا صحيًا من أصل ٩٠ مركزًا، وتدمير أكثر من ١٣٠ سيارة إسعاف. وأســـفـرت هذه الهجمات عن مقتل ١٠٥٤ من أفراد الطواقم الطبية، واعتقال ٣٣٠ من الكـوادر الصحية بينهم ثلاثة أطباء لقوا حتفهم أثناء الاعتقال.[٣]

٣- تقرير طوارئ القطاع الصحي اليوم (٤٣٣) من العدوان - الأربعاء ١١ ديسمبر ٢٠٢٤، ص٢.

هذه الإصابات ألقت بظلالها الثقيلة على النساء، فوجدن أنفسهن غير قادرات على رعاية أطفالهن أو توفير الحماية لهم، خاصة في ظل الإصابات التي أعاقت قدرتهن الجسدية وأخذت منهن دورهن الطبيعي كأمهات. إلى جانب ذلك، تسبب فقدانهن لمظهرهن الطبيعي أو أحد أجزاء أجسادهن في شعور عميق بالاغتراب عن أنفسهن، ما جعل العديد منهن يشعرن وكأنهن قد خسرن جزءًا من أنوثتهن. هذه المعاناة المركبة، بين الألم الشديد والعجز عن القيام بدورهن كأمهات وبين الشعور بفقدان الذات، ستمتد في كثير من حالات النساء المصابة إلى أمد طويل، مخلفةً آثاراً نفسية وجسدية لا تندمل بسهولة.

وقد كشفت الدراسة أن ٥٥ من أصل ٨٠٠ امرأة شاركت في الدراسة تعرضن لإصابات جسدية بليغة نتيجة الهجوم العسكري الإسرائيلي. وقد تم توثيق بعض الإفادات التي أدلت بها النساء لطاقم المركز، حيث عبرن من خلالها عن حجم المعاناة التي تكبدنها جراء هذه الإصابات، والأثر العميق لهذه الإصابات على حياتهن اليومية، فضلاً عن التأثيرات السلبية على صحتهن الجسدية والنفسية في ظل الظروف القاسية التي يعشنها.

المصابة منال جحا

أفادت منال جحا، إحدى المشاركات، لطاقم المركز: **"أنا أم لثلاث بنات وثلاثة أولاد، كنت أعيش في حي التفاح بغزة. كان منزلنا يعد ملاذًا للعائلات النازحة من مناطق مختلفة، حيث كنا نعيش معًا في عمارتنا. منذ بداية الحرب في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، عشنا في ظل أصوات القصف والانفجارات، ورغم الظروف الصعبة، تمكنا من التكيف قليلاً خاصة في ظل شح الموارد. ولكن في صباح ٦ ديسمبر ٢٠٢٣، تغير كل شيء. تعرضت عمارتنا لقصف عنيف من طائرات الاحتلال الحربية دمرها بالكامل وسواها بالأرض. استشهد نحو ٩٥ فردًا من العائلة ونجا ١٢ شخصًا، منهم أنا. كنت حينها أقرأ القرآن وفجأة وجدت نفسي تحت الركام، بينما النار تأكل رجلي. وبعد ربع ساعة، أنقذني الجيران ونقلوني إلى مستشفى المعمداني، ولكن بسبب كثرة عدد الإصابات وقلة الأطباء والإمكانيات الصحية الموجودة في شمال غزة، لم تُجرَ أي عملية لرجلي المحترقة لعدة أيام. فبدأ الدود يخرج من الجرح بسبب التأخر في العلاج، مما اضطر الأطباء لإجراء عملية بتر لساقي من أسفل الركبة. بسبب إصابتي الخطيرة، لم أعد قادرة على رعاية أبنائي أو مساعدتهم، ولكن بحمد الله، لا يزال زوجي وابني الكبير يقفان بجانبي، يساعدانني ويدعمانني في هذه المحنة الصعبة. ورغم ذلك، أشعر بالعجز الشديد فطوال حياتي كنت الأم التي تهتم بأطفالها، ولكن الآن أصبحوا هم من يساعدونني. لا أستطيع أن أقدم لهم شيئًا، حتى الأشياء البسيطة التي كانت جزءًا من حياتنا."** [٤]

٤- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٥ في مستشفى الشفاء، مدينة غزة.

وأفادت فريال إبراهيم سليمان الجمال، أرملة، ٣٣ عاماً، نازحة في حي الشيخ رضوان، لطاقم المركز: **"كنت أعيش في مخيم الشاطئ في غزة حتى بداية الحرب في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث نزحت مع عائلتي في ٢٠ أكتوبر إلى عيادة الوكالة التي تحولت إلى مركز إيواء. في ٥ نوفمبر ٢٠٢٣، عدت برفقة أخي وابن أخي إلى منزلنا. فجأة تعرضنا لقصف مباشر من قبل الطيران الحربي الإسرائيلي دون سابق إنذار مما أسفر عن إصابتي بجروح بالغة في أنحاء متفرقة من جسدي. تسببت الإصابات في تشوهات خطيرة، بما في ذلك حروق في الفخذين والساقين والوجه، وشظايا في الظهر والكتفين والساقين، إلى جانب إصابات في الرأس والعين واليد اليمنى. فقدت بصري بشكل كامل لمدة شهرين نتيجة إصابة عيني، ونُقلت إلى مستشفى الشفاء لتلقي العلاج. خضعت هناك لعملية تغريز شملت حوالي ٨٠ غرزة في الرأس واليد والظهر. ورغم الألم، كانت المعركة مع الشظايا مستمرة، فهي مازالت في جسدي حتى الآن. إصابتي لم تقتصر على الجروح الجسدية فقط، فقد فقدت شعري نتيجة الإصابة في الرأس. كما أصبحت أعاني من التبول اللاإرادي بعد الإصابة حتى اليوم. عدت إلى مركز الإيواء بعد تلقي العلاج، وحتى هذه اللحظة، ما زلت أعيش في هذه المدرسة وسط الظروف الصعبة. حالتي الصحية تدهورت وطال أمد العلاج بسبب أنني مصابة قبل الحرب بمرض الكبد الوبائي الذي يضعف المناعة كما زاد من صعوبة الوضع، نقص الطعام الضروري لشفائي في الشمال بسبب الحصار الإسرائيلي الشديد عليه. أشعر أن حياتي لم تعد كما كانت بعد إصابتي. الجروح والتشوهات لم تقتصر على جسدي فحسب، بل تركت أثرًا عميقًا في نفسي ستظل ترافقني طويلاً. أصبحت أعيش مع ألم لا يفارقني، ليس فقط لما فقدته من صحتي، بل للإحساس القاسي بالعجز والضعف الذي يطاردني يومًا بعد يوم وفقدان شيئا مني."**[٥]

٥- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١١ في مدرسة أسماء بنت ابي بكر، حي الشيخ رضوان، مدينة غزة.

٢ فقدان المعيل أو أحد أفراد العائلة:

تواجه النساء والفتيات في قطاع غزة تحديات اجتماعية واقتصادية ونفسية معقـدة نتيجة الهجوم العسكر الإسرائيلي. ويضع فقدان المعيل أو أحد أفراد العائلة، خـاصـة إذا كـان معيلاً أساسياً للأسرة، النساء في موقف حرج يتحملن فيه مسؤولية إعـالـة أسـرهن بأنفسهن، بما يشمل رعاية الأطفال والمسنين وغيرهم من المعتمدين عليهن. هذا التحول القسري في الأدوار يتزامن مع انهيار المؤسسات الاقتصادية وضعف إمكـانيات المجتمـع المحلي، مما يجعل فرص العمل شبه معدومة ويجبر النساء على البحـث عـن أي وسـيلة للعيش والتي غالباً ما تكون غير مجزية.

بجانب ذلك، يترك فقدان أحد أفراد العائلة كالأب والزوج والابن والأخوة آثارًا نفسية عميقة على النساء في قطاع غزة، حيث يعاني الكثير منهن من صدمات نفسية تتراوح بـيـن الاكتئاب والقلق المزمن، وقد يترافق ذلك مع مشاعر من العزلة والحزن الشديد. وفي مثـل هذه الظروف تواجه النساء تحديات كبيرة في التعامل مع الحياة اليومية، سواء مـن حيـث تأمين احتياجاتهن الأساسية أو من حيث التعامل مع الأعباء النفسية الناتجة عن الفقدان.

دمر الهجوم العسكري الإسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزة مقومات الحياة الأساسية مستهدفًا بشكل منهجي البنية التحتية والاقتصاد المحلي. هذا التدمير أدى إلى تعطيل شبكات الدعم التي كانت توفر الحماية والمساندة للنساء، بما في ذلك المنظمات التي تقدم الدعم الاجتماعي والنفسي للنساء الأرامل، إضافة إلى تلك التي توفر التدريب المهني والدعم الاقتصادي لهن. ومع الاستهداف المباشر، إلى جانب الحصار الإسرائيلي والنزوح المتكرر، تعطلت هذه الشبكات بشكل كامل أو جزئي، مما زاد من تعقيد حياة النساء في غزة وقلل من فرص حصولهن على الدعم الضروري.

إضافة إلى ما سبق، تُقيد العادات والتقاليد في قطاع غزة فرص النساء في سوق العمل بشكل كبير. وتُعَزز النظرة الاجتماعية التقليدية التي ترتكز على النوع الاجتماعي من فرض أدوار نمطية تحد من قدرة المرأة على التوسع في مجالات العمل والمشاركة الاقتصادية في بعض القطاعات التي يُنظر إليها عادةً على أنها مخصصة للرجال. وبالتالي، تتعرض النساء المعيلات لمزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، حيث يجدن أنفسهن محاصرات بين ضغوط اجتماعية تعيق حركتهن وضغوط اقتصادية تتطلب منهن توفير الاحتياجات الأساسية لعائلاتهن. هذا الواقع يزيد من حدة الأزمات النفسية للنساء ويعزز شعورهن بالعزلة وسط غياب الدعم المجتمعي.

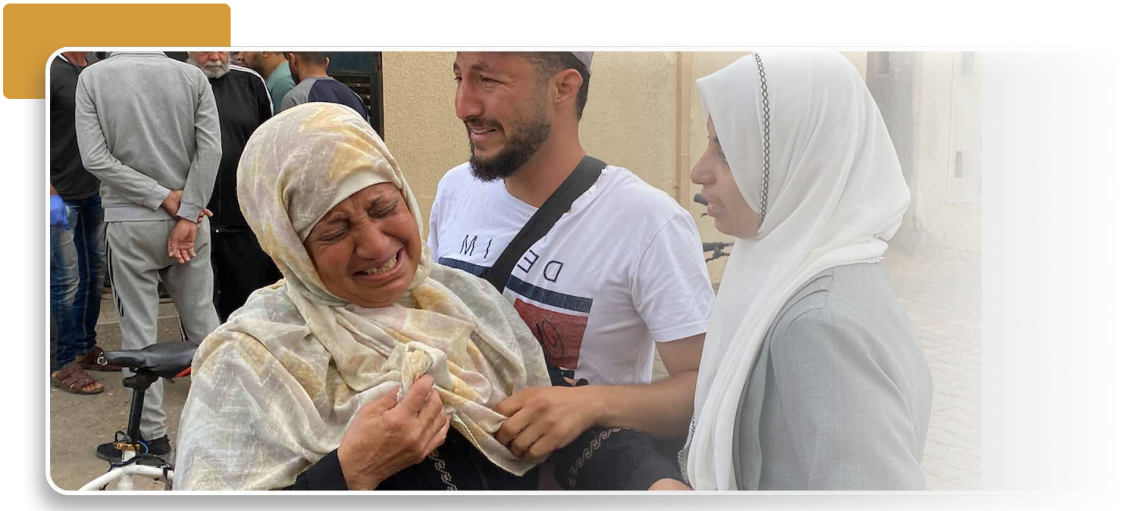

وقد رصدت الدراسة فقدان ١١٣ امرأة لأزواجهن، الذين كانوا المعيلين الأساسيين لأسرهن نتيجة القتل أو الاعتقال أو انفصال العائلات بين جنوب وشمال وادي غزة عقب قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بفصل المنطقتين بحاجز عسكري. بينما فقدت ١٩٣ امرأة أحد أفراد العائلة. ووثق الطاقم العديد من الإفادات التي تعكس المعاناة اليومية التي تعيشها النساء نتيجة هذا الفقدان.

وقد أفادت إسراء عاطف خميس أبو العطا، ٢٧ عامًا، أرملة وأم لطفلتين: حور (٣ سنوات ونصف) ونور (سنة وشهرين)، وكانت متزوجة من محمد أبو عصر، لطاقم المركز: **"نزحنا أنا وزوجي وأطفالي إلى مدرسة بنات غزة بعد أن فقدنا منزلنا لكن حياتي تحطمت تمامًا في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٤. في ذلك اليوم، خرج زوجي، الذي كان يعمل صيادًا، لصيد الأسماك مع صديقه. بعد الانتهاء من الصيد، خرج من المركب وكان برفقة صديقه. فجأة تعرض صديقه للاستهداف، وعندما ذهب ليطمئن عليه، أصابهم صاروخ آخر وقتلا معًا عندما تلقيت خبر قتل زوجي، شعرت بصدمة كبيرة. لم أستطع التوقف عن البكاء، وكل ما كنت أفكر فيه هو: كيف سأعتني بطفلتَيّ؟ أصبحت اليوم الأم والأب لأطفالي، وكل المسؤوليات التي كان يتحملها زوجي باتت على عاتقي وحدي. لا يوجد لدينا الآن أي مصدر دخل، ولا أستطيع توفير احتياجاتنا الأساسية. أجمع الحطب وأنتظر دوري للحصول على المياه الحلوة لساعات طويلة، الأطعمة المتاحة لنا قليلة ومحدودة، أغلبها معلبات. أعتمد حاليًا على المساعدات وبعض الأطعمة التي تُقدمها التكيات، لكنها تقتصر على المعكرونة والعدس، ولا تلبي احتياجاتي واحتياجات أطفالي. حالتي النفسية سيئة جدًا بعد فقدان زوجي. كان هو سند الأسرة، وكان يوفر لنا كل شيء نحتاجه. الآن أشعر بالخوف الدائم؛ نحن بلا دخل ولا معيل. كل ما أتمناه هو أن أتمكن من تأمين حياة كريمة لطفلتَيّ، وأن أوفر لهما الغذاء الصحي الذي يحتاجانه لينموا بسلام وأمان."** [٦]

٦- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٦ في مدرسة بنات غزة، مدينة غزة.

أفادت إيمان عوض إسماعيل أبو اسماعيل ،٢٣ عاما، سكان عبسان الكبيرة: **"خرجتُ مع عائلتي من منطقة عبسان الكبيرة في ٩ أكتوبر ٢٠٢٣ بسبب القصف المكثف والأحزمة النارية التي حاصرتنا غادرنا سيرًا على الأقدام دون أن نحمل أي شيء معنا، ولجأنا إلى مستشفى ناصر الطبي، حيث بقينا لمدة شهر. كان والدي يعاني من جلطات سابقة، وزادت معاناته بسبب الحزن والضيق نتيجة النزوح وازدحام الناس في المستشفى، مما أدى إلى إصابته بجلطة دماغية قاتلة أمام عينيّ في ٨ ديسمبر ٢٠٢٣، وفارق الحياة على الفور. في تلك اللحظة، سقطتُ على جسد والدي، وأصبتُ بشلل جزئي في يدي وقدمي اليمنى استمر لثمانية أيام. تم تشخيص حالتي بشبه جلطة وما زلت أعاني من ضعف وخدر مفاجئ في يدي وقدمي حتى الآن دون معرفة السبب. خلال إقامتنا في مستشفى ناصر، كنا نعاني من نقص شديد في الغذاء، ولم نحصل سوى على وجبة واحدة يوميًا، وأحيانًا لا نأكل شيئًا. مع بداية يناير ٢٠٢٤، توفيت أختي ميسر، ٤٥ عاماً، وشخص الأطباء سبب الوفاة أنه بسبب سوء التغذية ونقص الفيتامينات حيث كان طعامنا مقتصر فقط على الدُقة والفلفل والزعتر وأحياناً بدون خُبز لم تحصل أختي ميسر على الرعاية الطبية اللازمة بسبب نقص الإمكانيات الطبية نتيجة الحصار الإسرائيلي والاكتظاظ الشديد في مستشفى ناصر وإعطاء الأولوية لجرحى الحرب. مكثت ميسر ثلاثة أيام بالمستشفى من ثم توفيت. بعد وفاتها بفترة قصيرة، أمرتنا قوات الاحتلال الإسرائيلي عبر طائرة كواد كابتر بإخلاء المستشفى عبر الحلابات. استغرق نزوحنا عبر الحلابات من الثامنة صباحًا حتى الخامسة مساءً، وقضيتُ تلك الساعات واقفة تحت الشمس، أعاني من آلام شديدة في قدمي ويدي، منهكة وحاملة أغراضًا ثقيلة، دون طعام. عند وصولنا إلى مواصي رفح، قدّم لنا فاعلو خير خيمة لنبيت فيها. من شدة التعب، لم أستيقظ إلا في مساء اليوم التالي.**

وفي ٢٥ فبراير ٢٠٢٤، استشهد أخي حسام، ٣٥ عاماً، أثناء حصار مستشفى ناصر، حيث لم يقم بالإخلاء معنا وفضل البقاء هناك لرعاية رجال كبار في السن تركهم أبناؤهم وحدهم. بقي جثمانه هناك، ولم نستطع دفنه إلا بعد أكثر من شهر، عندما انسحب جنود الاحتلال الاسرائيلي. كان جثمانه متحللًا ولم نتمكن من رؤيته. أخبرنا الشهود أن الحيوانات نهشت جسده قبل أن يُدفن، وكأن الموت كان يلاحقه حتى بعد رحيله. عندما وصلني خبر مقتل حسام، شعرت وكأنني فارغة تمامًا. لم أستطع البكاء. كنت قد بكيت كل دموعي عند وفاة أبي وأختي، أشعر كأنني فقدت قدرتي على الإحساس. أصبح الموت بالنسبة لي شيئًا مألوفًا، لا صدمة فيه ولا نهاية للألم، وأصبحت موقنة أن الحزن سيسكنني إلى الأبد." [٧]

٧- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ٧ /٢٠٢٤/٧ في مدينة خان يونس.

وأفادت أزهار عماد أبو العطا والمشهورة جندية، ٣٢ عاماً، أرملة، لـطـاقم المركز: "أنا أم لطفلتين: **جوري (٣ سنوات) وجنا (سنة وثمانية أشـهـر) كنت متزوجة من يوسف جمال خالد جندية. في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٤، عـنـد الساعة التاسعة صباحًا، فقدت كل شيء. قُتل زوجي في قـصـف مفاجئ استهدف منزل جيراننا في منطقة المنطار شرق حي الشجاعية. كـان يوسف، هو المسؤول الأول عن رعايتنا. كان يحرص على أن يكون لـديـنـا الطعام، والشراب، وملابس الأطفال، وحتى الحليب والحفاضات لطفـلتينا كان يجمع الحطب ويعتني بصحة بناتنا عندما تمرضان. بعـد قتله، انتقـلت مع طفلتيّ إلى مركز إيواء في مدرسة بنات غزة، حيث أعـيـش الآن مـع والدتي. حياتي انقلبت رأسًا على عقب. لم أكن أتخيل يومًا أن أتحمـل كـل هذه المسؤولية وحدي. أصبح عليّ الآن توفير الطعام واللبـاس والحـليب لطفلتَيّ، ومتابعة حالتهما الصحية. الأمر صعب جدًا، وأنا أشـعر بضـغط لا يحتمل. الظروف هنا صعبة للغاية، فالمساعدات التي نحصل علـيـها مـن الأونروا غير كافية. نحصل فقط على بعض المعلبات والبقوليات، لكـن لا يوجد حليب للأطفال ولا حفاضات. وأنا عاجزة عن توفيرها في ظـل عـدم توفر مصدر دخل يزيد الأمر صعوبة، حيث أصبح العبء ثقيلاً بشـكـل لا يُحتمل. أعيش في قلق وخوف دائمين. أشعر أنني لست قادرة على تـلـبية احتياجات طفلتيّ بالشكل الذي يستحقانه بسبب نقص الغذاء المـنـاسب والضروري لإرضاع طفلتي الصغيرة. حالتي النفسية تدهـورت كـثـيـرًا أصبحت عصبية جدًا، وأشعر بالعجز كل يوم. أتمنى فقط أن أتمـكـن مـن توفير حياة آمنة ومستقرة لطفلتَيّ، وأن أربيهـمـا بعيدًا عـن الخـوف والحاجة. كل ما أريده هو أن أراهما تكبران بسلام، وأن أتمكن مـن تلبيـة احتياجاتهما الأساسية دون أن أشعر بهذا العجز القاتل."** [٨]

٨- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٦ في مدرسة بنات غزة، مدينة غزة.

٣ فقدان النساء مصدر دخلهم:

دمر الهجوم العسكري الجاري على قطاع غزة الاقتصاد بشكل واسع، حيث استهدفت الغارات الإسرائيلية البنية التحتية الأساسية والمرافق الاقتصادية بشكل ممنهج ومدروس. شمل الدمار الأسواق، والمصانع، والمزارع، ومحطات الوقود، والمحال التجارية، والبنى التحتية، بما فيها شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والشوارع، مما أدى إلى شلل كامل في القطاعات الإنتاجية والخدماتية. كما أُغلقت المعابر الحدودية بشكل مستمر، ما منع دخول المواد الخام والسلع الأساسية وعمق أزمة البطالة والفقر في القطاع الذي كان يعاني أصلاً من أوضاع اقتصادية صعبة بفعل الحصار الممتد لسنوات. هذا التدمير الممنهج لا يقتصر على الأضرار المادية فحسب، بل يعكس سياسة تهدف إلى تقويض قدرة غزة الاقتصادية على التعافي والنمو.

كان لتدمير إسرائيل اقتصاد قطاع غزة خلال الهجوم العسكري المستمر أثر كارثي على حياة النساء، إذ فقدت آلاف النساء أعمالهن ومشاريعهن التي كانت تشكل مصدر رزق لهن ولأسرهن. ولم يقتصر هذا الدمار على الجانب الاقتصادي فحسب بل امتد ليطال الصحة النفسية للنساء، حيث أدى فقدان العمل إلى شعورهن بالعجز وانهيار استقلالهن المالي، في ظل انعدام البدائل وفرص التعافي الاقتصادي تحت وطأة هذا الهجوم الوحشي، مما عمّق معاناتهن وزاد من تعقيد حياتهن في ظروف إنسانية لا تُحتمل.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن ٢٨٦ امرأة من المشاركات قد فقدن مصدر رزقهن خلال الهجوم العسكري. وهذه الآثار الاقتصادية والنفسية انعكست خلال إفادات بعض المشاركات التي قدموها للطاقم.

أفادت وفاء عبد الله حسن المجدلاوي، ٤٦ عامًا، متزوجة، سكان غزة معسكر الشاطئ نازحة في مدرسة ذكور المغازي الإعدادية "أ" لطاقم المركز: **"في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣، أجبرنا على النزوح من منزلنا في معسكر الشاطئ بغزة بعد أن استهدف الطيران الحربي الإسرائيلي المنطقة بصواريخ وحزام ناري كثيف. تركنا كل شيء خلفنا وانتقلنا جنوبًا نحو المغازي. تنقلنا بين عدة أماكن، حتى انتهى بنا الحال في مدرسة المغازي الإعدادية "أ" حيث نقيم الآن في ظروف معيشية قاسية للغاية. قبل الحرب، كنت أملك مصنعًا صغيرًا للمعجنات والحلويات في مخيم الشاطئ، والذي بدأت تأسيسه في عام ٢٠١٢ بإمكانيات بسيطة من منزلي. مع مرور الوقت، كبر المشروع بفضل جهودي، وتمكنت من شراء معدات وأفران حديثة بفضل عوائده. كنت أصنع منتجات مثل المعجنات، والكعك والحلويات والمأكولات الشرقية. وكنت أتعاقد مع بعض مؤسسات. خلال فترة نشاطي وفرت فرص عمل لحوالي ١٣ سيدة. للأسف، دمرت الحرب مشروعي بالكامل، وخسرت مصدر رزقي الذي بنيته على مدار أكثر من ١١ عامًا. كان هذا المشروع مصدر الأمان الاقتصادي لي ولعائلتي، واليوم لم يعد هناك شيء. حاولت في مركز الإيواء بدء مشروع صغير بإمكانيات متواضعة، إلا أن الظروف القاسية جعلت ذلك شبه مستحيل فالمواد الخام غير متوفرة بسبب الحصار الخانق، والنزوح المستمر جراء أوامر الإخلاء الإسرائيلية يعوق أي استقرار. لا شيء يمكن أن يعوض ما فقدته. الحرب لم تقتصر على تدمير منزلي ومشروعي، بل سرقت استقراري وأبعدتني عن حياة كنت أظنها آمنة، تاركة خلفها جراحًا عميقة وعبئًا أثقل من أن يُحتمل."**[٩]

٩- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٨ في مدرسة ذكور المغازي الإعدادية "أ".

مشروع هناء " البيت الصحي" قبل الهجوم العسكري الإسرائيلي

مشروعها بعد القصف الإسرائيلي للمبنى وتسويته بالأرض

وأفادت هناء الوكيل، ٣٥ عاماً، سكان تل الهوا، ونازحة في خانيونس لطاقم المركز: **" تخيّل أن تقضي سنوات شبابك في العقد العشرين تعمل بلا كلل أو راحة، محرومًا من أبسط متع الحياة، فقط لتجمع بصعوبة ما يكفي لتحقيق حلمك بإنشاء مشروعك الخاص. ثم تدخل العقد الثالث من حياتك مفعمًا بالسعادة والأمل، لأنك أخيرًا استطعت تحويل طموحاتك إلى واقع ملموس. كنت أحلم بنشر فكرة جديدة تدعم الأكل الصحي وتعزز نمط حياة صحي بين الناس. لقد عشت هذه التجربة بكل تفاصيلها. منذ تخرجي من الجامعة كرّست نفسي لتعلم فنون الطبخ الصحي، سعيًا لحياة أفضل وأكثر إنتاجية. عملت على مساعدة المرضى، خاصة المصابين بالسكري، وغيرهم ممن حالت أمراضهم دون الاستمتاع بالطعام. ورغم التحديات العائلة، بما في ذلك ندرة المعدات والمواد الخام في غزة بسبب الحصار الإسرائيلي، ثابرت بشغف وأمل حتى تمكنت أخيرًا من افتتاح مشروعي الخاص الذي وفّر بيئة متكاملة تدعم نمط الحياة الصحي. لكن كل ما بنيته بسنوات من التضحيات والجهد تبدد في لحظة واحدة. في الأول من ديسمبر ٢٠٢٣، قصف الاحتلال الإسرائيلي العمارة التي كان بها مشروعي، ماحياً إياها بالكامل، وحولها إلى أنقاض. الحلم الذي ناضلت لتحقيقه لسنوات ضاع في دقائق معدودة. لقد فقدت عملي، منزلي، وكل ما أملك كنت أطمح لنشر ثقافة جديدة وتقديم رسالة تغيير في وطني غزة. لكن كل شيء انتهى على يد قوات الاحتلال. أشعر وكأن جزءًا من روحي قد دُفن مع حلمي تحت الركام. الألم الذي أعيشه لا يقتصر على خسارة مصدر رزقي فحسب، بل يتمثل أيضاً في العجز عن استعادة سنوات قضيتها في النضال والصبر. لم يعد الحلم مجرد ذكرى باهتة، بل تحول إلى جرح عميق يذكّرني يوميًا بقسوة الحياة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبتلك الحقيقة المؤلمة: في غزة، لا نملك حتى الحق في الأحلام كبقية شعوب العالم. "** [١٠]

١٠- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٢ في خان يونس.

٤ سياسة التجويع الإسرائيلية:

منذ بداية الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، اتخذت إسرائيل سياسة تجويع منهجية، حيث استهدفت جميع جوانب حياة السكان، مما أدى إلى دمار واسع في البنية التحتية وتفاقم الأزمات الإنسانية. تضررت إمدادات المياه بشكل كارثي، حيث انخفضت حصة الفرد اليومية من المياه إلى ٣ لترات في بعض المناطق، وأحيانًا انعدمت المياه كليًا ما أجبر السكان على الاعتماد على مصادر ملوثة. كما تعرضت الأراضي الزراعية والمواشي للدمار، إلى جانب تدمير المرافق الصناعية والغذائية، بما في ذلك المخابز والأسواق مما فاقم أزمة الغذاء.

في الوقت الذي يتعرض فيه سكان غزة لأزمة إنسانية خانقة، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي قيودًا مشددة على دخول شحنات المساعدات إلى القطاع، حيث تخضع كل شاحنة لفحوصات معقدة وموافقة مشروطة تحت ذريعة "الأمن"، مما يعوق حركة الإغاثة ويؤخر وصول المساعدات. وعلى الرغم من السماح بدخول بعض المساعدات جزئيًا، فإن الكميات المسموح بها لا تساوي شيئًا بجانب الاحتياجات الإنسانية الضخمة للسكان.

تعاني النساء في قطاع غزة بشكل خاص من سياسة التجويع الإسرائيلية، حيث يتحملن العبء الأكبر بسبب الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي. فهن المسؤولات عن رعاية الأطفال وكبار السن، ويتحملن في كثير من الأحيان عبء تحضير الطعام. وغالبًا ما يقللن من حصصهن الغذائية لإعطاء الأولوية لأطفالهن. أما النساء الحوامل والمرضعات فيواجهن تحديات قاسية تفوق ما يواجهه الآخرون، إذ تتضاعف احتياجاتهن الغذائية لضمان صحتهن وصحة أطفالهن. إن سوء التغذية والجوع الشديد يعمقان معاناتهن بشكل فادح، حيث يتزايد قلقهن المستمر بشأن بقاء أجنتهن ونمائها. ومع تفاقم صعوبة الحصول على الغذاء الضروري، تصبح معاناتهن أكثر قسوة، إذ يضطررن في كثير من الأحيان إلى التضحية بغذائهن الخاص من أجل تأمين طعام لأطفالهن، مما يزيد من الخطر على صحتهن وحياتهن وحياة وصحة أجنتهن.

نتج عن السياسات الإسرائيلية تعرض العديد من النساء لجوع شديد وقسوة لا تطاق، حيث يضطررن لتناول كميات ضئيلة للغاية من الطعام لا تلبي الحد الأدنى من احتياجاتهن اليومية من السعرات الحرارية، وفي بعض الحالات يعانين من انقطاع الطعام لفترات طويلة تصل إلى عدة أيام. وقد بلغ عدد هؤلاء النساء ٣١٥ امرأة من مجموع المشاركات في الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني بعض النساء من سوء التغذية، بسبب توفر مواد غذائية محدودة وغير كافية لتلبية احتياجاتهن الصحية الأساسية، مع اختفاء الفواكه والخضروات واللحوم من الأسواق المحلية وغلاء أسعارها إن وجدت. وقد بلغ عدد هؤلاء النساء ٤٨٥ امرأة من أصل العينة.

في هذا السياق، أفادت مكرم سليم محمد أبو بيض، ٤٢ عامًا، أم لطفلين: أمـجـد (٩ سنـوات) وهدى (٨ سنوات) لطاقم المركز: **"في شمال غزة، كنا نعاني من الجوع الشـديد بـسـبب الحصار الإسرائيلي. اضطررنا إلى شراء الذرة المطحونة المخصصة للحيوانات، والتي كـانـت مليئة بالشوائب وصعبة البلع. غذاؤنا كان عبارة عن وجبة واحدة فقط من هذه الحبوب، وكان أطفالي يبكون ويرفضون تناولها، لكن الجوع أجبرهم على ذلك. ذات يوم، أعطانا جارنا بعـض الدقيق، لكنه كان مليئًا بالكاز. لم يكن لدينا خيار سوى عجنه وإطعامه للأطـفـال، الـذين أكلوه وهم يبكون. كنت أشعر بأن قلبي يتمزق وأنا أراهم على هذا الحال، وأقـضـي ليـالي طويلة أبكي من العجز والألم. في بعض الأيام، كنت أنا وزوجي نذهب لقطف السلق والخبيزة لإطعام الأطفال عندما لم يكن يتوفر الدقيق. لكنني لن أنسى يومًا حين كـان جـارتي تـخبز الدقيق الأبيض، فشم أطفالي رائحته وأصبحوا يبكون طلبًا لبعض الخبز. ذهبت لجارتي لأطلب قليلاً من الخبز لهم، لكنها اعتذرت لأن ما لديها لا يكفي لأطفالها. شعرت حينها كأن خنجـرًا يمزق قلبي. بسبب سوء التغذية، أصيب أطفالي بنقص حاد في الوزن، وظهرت عظـامـهـم بشكل واضح، وأصبح لون بشرتهم مصفرًا. كما أصيبوا بالالتهابات بسبب شرب المياه المالحة والطعام غير الصحي. أشعر وكأنني عاجزة عن حمايتهم، ولا أستطيع أن أقدم لهـم أي شيء ينقذهم من هذه المعاناة. حاليًا، نعتمد على المساعدات المقدمة من الأونـروا، لكـنـها لا تكفي لتلبية احتياجاتنا. نلجأ أحيانًا إلى التكيات للحصول على الـقـليل مـن العـدس أو المعكرونة، لكنني أشعر بالعجز الدائم أمام معاناة أطفالي، وأتمنى أن أتمكن من توفير حياة كريمة وصحية لهم كما كانوا بالسابق، رغم أنني أفضلهم دائماً عني في الأكل وأشعر بهزال شديد ودوخة مستمرة بسبب قلة الطعام."** [11]

وأفادت صبرين رحمي، متزوجة, ٣٢ عاماً، أم لثلاثة أطفال وحامل، لطاقم المركز: **" أنا حـالياً في الشهر الرابع من حملي، شخص الأطباء حالتي بسوء التغذية وأخبروني أن وضـعـي الصحي سيئ بسبب عدم تناولي للأطعمة الصحية والمناسبة للحوامل. طعامنا في المنزل يقتصر على بعض المعلبات والأطعمة التي توفرها التكيات، مثل المعكرونة والعدس، وأنا لا أسـتـطـيع تناول هذه الأطعمة بكميات كبيرة، ولا يوجد بديل عنها في المنزل. لا أستطيع تناول الفواكه والخضروات واللحوم التي من المفترض أن أتناولها لتقوية جسمي وجـنـيني بسبب عـدم توفرها الناتج عن الحصار الإسرائيلي، وإن توفرت، تكون بأسعار مـرتفعة جـداً لا نسـتطيع تحملها. أشعر بتعب شديد وإرهاق بسبب الحمل وسوء التغذية، وأعاني مـن دوخة مستمرة أشعر بقلق شديد من فقدان جنيني وأتمنى من الله أن يولد بصحة وعافية وأن تنتهي هـذه الحرب حتى نتمكن من توفير الطعام والشراب الصحي لنعيش في ظروف أفضل".** [12]

11- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢١ في مدرسة بنات غزة، مدينة غزة.

12- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١١ في مدرسة الدرج، مدينة غزة.

وأفادت وفاء محمد ابو عودة، ٤٧ عاماً، أم لستة أبناء: **"بعد أحداث كثيرة من مواجهة الموت في شمال غزة، نزحنا إلى جنوبها بع أن سرنا لساعات طويلة، تحت القصف والدمار، بحثًا عن ملجأ. ظننا أننا وصلنا إلى الأمان، لكننا دخلنا في مرحلة أخرى من العذاب. أقمنا في مدرسة المفتي بالنصيرات هناك. كل يوم، كنت أستيقظ قبل الفجر، أخرج وحدي مع أول خيوط الضوء وأقف في طابور المخبز حتى المغرب. أعود غالبًا خالية اليدين، أشعر بانكسار لا حدود له. تحملت كل هذا لأن زوجي بقي في الشمال، ولم ينزح معنا. المخبز كان بعيدًا عن المدرسة، والطريق إليه كان محفوفًا بالخطر. مشيت كل يوم على قدمي، رغم الألم الذي يمزق ظهري بسبب الغضروف، بينما القصف لا يتوقف، يهز الأرض والسماء. وفي ٥ نوفمبر حين اشتدت وحشية القصف وزاد الرعب في قلوبنا، أدركنا أن البقاء أصبح مستحيلًا. تركنا كل شيء خلفنا، كل ما تبقى من حياتنا في النصيرات، وتوجهنا إلى رفح. في رفح، كنا نظن أن معاناتنا وصلت إلى ذروتها، لكننا وجدنا فصلًا جديدًا من الجحيم. أقمنا في مدرسة أخرى، بلا طعام ولا شراب ولا حتى الملابس التي تقي أجسادنا من البرد القارس الذي يخترق العظام اعتمدنا على قليل من الأرز والمكرونة إن وُجدت، وعشنا شهرًا كاملًا دون رؤية الطحين أو الخبز. الغلاء أصبح لا يُحتمل، والأسعار تفوق قدرتنا. أنا وأولادي نعيش على وجبة واحدة في اليوم، وأحيانًا لا نجد حتى هذه الوجبة. ينام أطفالي جائعين إلا إذا جاءتنا مساعدة بسيطة من هنا أو هناك. كنا عمالًا فقراء نعتمد على قوت يومنا، لكن فقدنا كل شيء، ولم يعد لدينا مصدر رزق. أصبحت أصوم يوميًا من قلة الطعام لأوفر ما لدي لأطفالي، وغالبًا ما أضطر لجعلهم يصومون أيضًا بسبب نقص الطعام. أقول لنفسي: "الأولوية للأطفال"، لكن حتى الآن لم أتمكن من توفير ما يكفي لهم. في بعض الأحيان، أجمع بقايا الطعام التي يتركها الآخرون وأعطيها لأولادي ليأكلوها. قلبي ينفطر وأنا أراهم يأكلون بعيون مملوءة بالدموع."**[١٣]

١٣- وثقتها زميلتنا المحامية الشهيدة: نور أبو النور بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٢ بمدينة خان يونس.

٥ معاناة النزوح وأماكن الإيواء:

أصبح النزوح القسري منذ بداية الهجوم الإسرائيلي للنساء جزءًا لا يتجزأ من معاناة جماعية تهدف إلى تدميرهن نفسيًا وجسديًا. تحت وطأة القصف المتواصل، أُجبرت النساء على مغادرة أماكن نزوحهن مرات لا حصر لها، محملات بما تبقى من ممتلكاتهن وأطفالهن في رحلات قسرية لا تعرف وجهتها سوى الموت أو العذاب. فلا مكان آمن في قطاع غزة.

وُضعت النساء في أماكن النزوح تحت ظروف مأساوية داخل مراكز الإيواء المكتظة، حيث أصبحت حياتهن اليومية معركة لا تنتهي من أجل البقاء. يفتقرن إلى أبسط مقومات الحياة، من ماء نظيف للشرب أو للطهي أو الاستخدام. فيضطر بعضهن للوقوف في طوابير للحصول على كميات ضئيلة من الماء الملوث. إضافة إلى ذلك، تتحملن أعباء إضافية مثل جمع الحطب للطهي، والوقوف لساعات طويلة أمام النار في ظروف تعرضهن لمخاطر صحية جسيمة.

ومع تغير الفصول، يزداد الوضع سوءًا. ففي الصيف، تنهار النساء تحت وطأة الحرارة الشديدة والجفاف، بينما يتحول البرد القارس في الشتاء إلى عدو آخر بسبب نقص الأغطية والملابس الدافئة، حيث يفضلن عادةً منح أبنائهن ما يتوفر منها. هذا أدى إلى انتشار أمراض الجهاز التنفسي مثل نزلات البرد والالتهابات الرئوية.

ويعتبر انعدام الخصوصية أبرز معاناة النساء في أماكن النزوح. هذه المراكز، التي أُنشئت كمرافق مؤقتة مثل المدارس والمستشفيات، تعاني من اكتظاظ شديد نتيجة النزوح الجماعي بسبب أوامر الإخلاء المتكررة. في هذا الازدحام، تصبح الحياة كابوسًا دائمًا، حيث تتلاصق الخيام بلا عزل صوتي أو بصري، ما يجعل حياة النساء مكشوفة أمام الجميع. كما يتطلب استخدام دورات المياه المشتركة الوقوف في طوابير طويلة وسط إحراج وضغط نفسي متزايد. وتفتقر العديد من المخيمات إلى مراحيض مناسبة، وغالبًا ما تكون المراحيض المختلطة قريبة جدًا أو بعيدة عن الخيام، مما يعرضهن للإحراج والخوف خاصة في الليل.

تفرض هذه الظروف غير الإنسانية واقعًا مريرًا على النساء اللواتي يجدن أنفسهن في مواجهة يومية مع تحديات تفوق قدرتهن على التحمل، في ظل غياب أي حلول أو تدخلات توفر لهن الحد الأدنى من الحياة الكريمة. وقد كشفت نتائج الدراسة أن ٧٤٩ امرأة من المشاركات هن نازحات، مما يعادل ٩٥,٩٪ من العينة.

حالة النزوح للنساء المشاركات في الدراسة

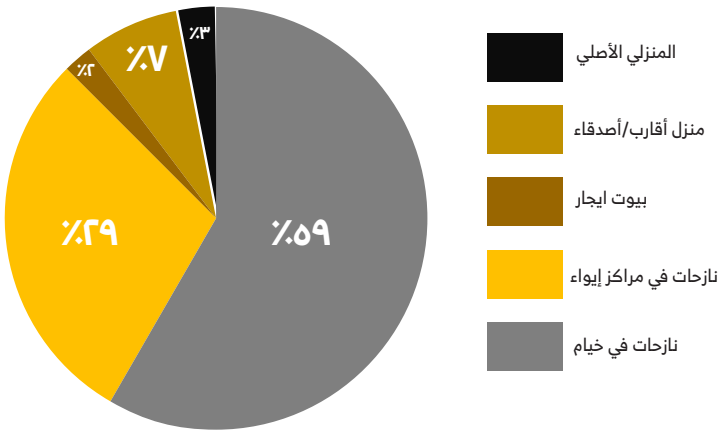

كما أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المشاركات، بنسبة ٥٨,٥٩٪، لجأن إلى النزوح في الخيام، حيث بلغ عددهن ٤٦٧ امرأة. وحلت مراكز الإيواء في المرتبة الثانية بنسبة ٢٩,١١٪. أما بقية النساء، فقد توزعت أماكن نزوحهن بين مساكن مستأجرة بنسبة ٢,٢٦٪، ومنازل أقارب أو أصدقاء بنسبة ٧,٠٣٪. في المقابل، ما زالت ٣,٠٢٪ من المشاركات يقمن في منازلهن الأصلية.

هيكلة أسر النساء المشاركات في الدراسة

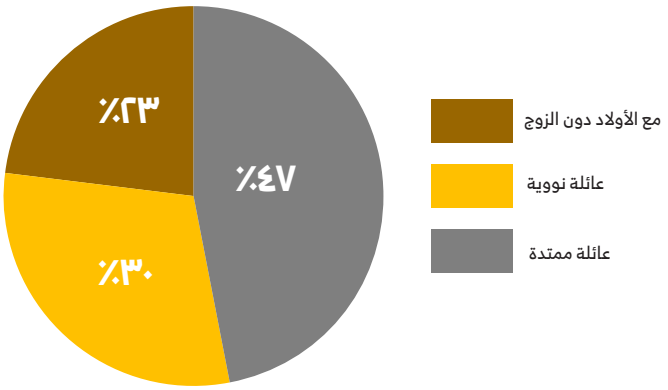

فيما يتعلق بهيكل الأسرة بعد ظروف النزوح المتكرر، تبين أن ٣٦٩ امرأة تعيش ضمن العائلة الممتدة بنسبة ٤٦,٤٢٪ بينما تعيش ٢٣٧ امرأة مع العائلة النووية بنسبة ٢٩,٨١٪. كما تعيش ١٧٩ امرأة مع الأولاد دون الزوج بنسبة ٢٢,٥٢٪.

أفادت منار حمدي أبو بيض، ٣٦ عاماً، متزوجة، أم لأربعة أطفال: اياد، ١٥ عاماً، سليم، ١٤ عاماً هديل، ١٣ عاماً، ندين، ١١ عاماً، لطاقم المركز: **"نزحنا من منزلنا في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، كنا نعيش منطقة حدودية بشرق الشجاعية. أطفالي كانوا مرعوبين، بينما نمشي بلا وجهة محددة لجأنا إلى منزل أختي في سوق البسطات، لكن بعد أسبوع أصبح المكان خطيرًا جدًا، فانتقلنا إلى مدرسة بنات غزة، حيث صنعنا خيمة صغيرة من الأقمشة. مع تصاعد الخطر، انتقلنا إلى مستشفى الشفاء في نوفمبر ٢٠٢٣ بحثًا عن الأمان، لكن المستشفى حُوصِر وقُصف. أثناء هروبنا، شهدنا قصفًا لتجمع نساء وأطفال بجوارنا، ما أدى إلى استشهادهم أمام أعيننا أطفالي كانوا يبكون من الخوف، وتفرقنا للحظات قبل أن أتمكن من جمعهم مجددًا. عدنا إلى المدرسة وأقمنا خيمة جديدة، لكنها لم توفر الأمان. سقطت قذائف قريبة، واخترقت الشظايا خيمتنا، ما أجبرنا على اللجوء إلى حمام مهجور. قمت بتنظيفه وفرشته ليصبح مكان نومنا جميعًا، في مساحة ضيقة وغطاء واحد لا يحمينا من البرد. نزوحنا لم يكن مجرد فقدان للمكان بل فقدان لكل شعور بالأمان والكرامة. خرجنا من منازلنا بلا أي شيء؛ لا ملابس، ولا أغطية ولا مراتب. كنا نتنقل بين الأماكن في خوف دائم، لا نعلم ما ينتظرنا، وكل ما يشغلني هو كيفية حماية أطفالي من هذا الكابوس. حتى الحصول على الماء أصبح معاناة يومية. الماء المالحة تتوفر فقط ساعتين في اليوم، وخلال هذه الفترة يضطر أطفالي إلى تعبئة ونقل الماء إلى الخيمة لاستخدامها في احتياجاتنا الأساسية. أما المياه الحلوة، فهي الكارثة الكبرى أطفالي يجلبونها من محطة تبعد عن مدرستنا ٥٠٠ متر. يحملونها طوال الطريق حتى المدرسة وعندما يصلون، يكونون منهكين تمامًا. أراهم يجلسون متألمين، ظهورهم تؤلمهم من الثقل والمسافة الطويلة التي يقطعونها. هذا الألم يقتلني، وأنا لا أملك أي وسيلة لتخفيف هذا العبء عنهم. ومع دخول فصل الشتاء، ازدادت معاناتنا، حيث تخترق مياه الأمطار المكان الذي نعيش فيه. الأغطية والفرش تتبلل تمامًا، وفي بعض الليالي نضطر للنوم على الكراتين لأن كل شيء مبلل. أنا وأطفالي نعاني باستمرار من نزلات برد وصداع مستمرين، وملابسهم رقيقة جدًا لا تحميهم من البرد القارس. الأدوية شحيحة وغير متوفرة بسهولة، وأحيانًا نحتاج إلى وقت وجهد كبيرين للحصول عليها. ومن جانب آخر، إذا احتاج أحدنا إلى تبديل ملابسه يضطر الجميع للخروج لإتاحة مساحة كافية لهذا الشخص. ولا تتوفر لدينا حمامات مغلقة بشكل آمن، مما يجعلنا نشعر أنا وبناتي بعدم الأمان، ونحاول دائما البحث عن حلول بديلة للحفاظ على خصوصيتنا."** [١٤]

١٤- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٥ في مدرسة بنات غزة، مدينة غزة.

وأفادت حنين شخصه، ٢٨ عاماً، سكان الشجاعية، نازحة في دير البلح لطاقم المركز: **" لقد وصلنا دير البلح بدون نقود نهائياً، لقد أقمنا خيمتنا على قارعة الطريق، على شارع البحر وحاليًا الخيمة بلا أغطية كافية والبرد شديد خاصة وأننا قريبين من البحر، ولا يوجد حمام نستعمل الوعاء البلاستيكي نقضي حاجتنا فيه، وأقوم بتنظيفه بالكلور بعد كل استخدام".**[١٥]

وأفادت فاطمة الجمال، ٣٩ عاماً، سكان حي الشجاعية، غزة لطاقم المركز: **" نزحنا مراراً وتكراراً وصولاً إلى مستشفى الشفاء كمركز إيواء، في تلك الفترة كنا نستحم مرة واحدة في الشهر بعد الدورة الشهرية وذلك لأن الحمام عام ولا يوجد به أي خصوصية، فيضطر أحد الرجال الوقوف على الباب لحراستنا. وعانيت أنا وعائلتي من الأمراض والأوبئة المنتشرة بسبب انعدام نظافة مياه الشرب واكتظاظ الناس وعدم وجود بيئة صحية نهائيا."**[١٦]

١٥- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٤ في دير البلح.

١٦- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٢ في مستشفى الشفاء، مدينة غزة.

٦ إصابة النساء بالأوبئة:

رصد طاقم المركز من خلال الدراسة إصابة (٢٦٧) امرأة بأوبئة مختلفة نتيجة تدهور الأوضاع الصحية في غزة خاصة في مراكز الإيواء المختلفة. تتسم هذه الأماكن، كما ذكرنا في البند السابق، باكتظاظ شديد، وافتقارها لأدنى مقومات النظافة والصرف الصحي، إلى جانب ندرة مواد التنظيف، مما يجعلها بيئة مواتية لانتشار الأمراض المعدية. ويُعد استنشاق دخان الطهي لساعات طويلة يوميًا، ونقص المياه النظيفة، وسوء التهوية من أبرز العوامل التي تسهم في تفاقم هذه الأوضاع. وتشمل الأوبئة الشائعة التهابات الجهاز التنفسي الأمراض الجلدية كالجرب والفطريات، إضافة إلى الأمراض المنقولة عبر المياه مثل الإسهال والتهاب الكبد الوبائي.

وأفادت فخرية عبد المجيد سليمان الغلايني، ٧٣ عامًا كأرملة لطاقم المركز فيما يتعلق بإصابتها بالأمراض المعدية: **"انتشرت الأمراض بشكل كبير خلال الحرب، وأنا شخصيًا عانيت من ظهور حبوب وحكة في جسدي، تبيّن أنها حساسية بسبب لدغات البعوض والفطريات لم يكن الأمر مقتصرًا عليّ فقط، بل انتقلت العدوى لجميع من في الخيمة، خاصة في ظل انعدام المياه وصعوبة الحفاظ على النظافة الشخصية. لم يكن الصابون أو مواد التنظيف مثل الكلور متوفرة، وحتى إن وُجدت في الأسواق، لم نكن قادرين على شرائها بسبب غلاء الأسعار وشح الموارد المالية وغياب فرص العمل. كما لم تكن هناك نقاط طبية قريبة من مكاننا، وكان علينا قطع مسافة طويلة للوصول إلى أقرب عيادة تتبع وكالة الغوث في معسكر دير البلح. وإن توفرت وسيلة مواصلات، غالبًا ما تكون عبارة عن عربة يجرها حصان ذات مرة، اضطُررت لاستخدام هذه الوسيلة وسقطت منها لأنني غير معتادة على ركوبها مما تسبب لي برضوض وإصابات بسيطة. حتى الوصول إلى هذه النقاط الطبية كان محفوفًا بالمخاطر، ومجرد السعي للحصول على العلاج أصبح معاناة بحد ذاته."** [١٧]

وأفادت إيمان أبو بيض، ٤٤ عاماً، آنسة، لطاقم المركز: **"نزحنا الى مدرسة الدرج منذ بداية الحرب بسبب قصف منزلنا. أعيش مع والدي ووالدتي وأشقائي المتزوجين في خيمة. منذ ديسمبر ٢٠٢٣، بدأت أعاني من الحكة المستمرة في جسدي، وقد انتشرت آثارها على شكل حبوب وسيلان للدم، ما ترك آثاراً على جسدي. حاولت متابعة حالتي مع طبيب مختص بالأمراض الجلدية، لكن واجهت صعوبة في الوصول إليه بسبب عدم توافر وسائل النقل وصعوبة تحديد مكان معين للمتابعة. حالياً أتابع مع أطباء موجودين في مركز الإيواء الذين أخبروني أن السبب في هذا المرض هو البيئة التي نعيش فيها، حيث لا تتوافر فيها أدنى وسائل العيش، وانتشار المجاري، والأوبئة، والبعوض. العلاج المناسب لحالتي غير متوفر اكتفى الأطباء بإعطائي بودرة الأطفال لتخفيف الأعراض. إضافة إلى ذلك، أنا مريضة سكري وهذا المرض الجلدي يؤثر عليّ بشكل سلبي، حيث إن الجروح التي يسببها المرض تحتاج لوقت طويل لتشفى. كما أنني لا أستطيع توفير علاج السكري لأنه غير متوفر. أشعر بالألم الشديد والحزن كل يوم، على هذا الألم من هذا الوباء."** [١٨]

١٧- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٠ في دير البلح.

١٨- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١١ في مدرسة بنات غزة، مدينة غزة.

وأفادت ماجدة محيي الدين الجمال، ٣٢ عاماً، لطاقم المركز: **"في تاريخ ٢٠٢٤/١/٥، تعرض جزء من بيتي للقصف، فذهبت لترتيبه، وتنظيمه قدر المستطاع. في اليوم التالي. أصبت بحكة شديدة في منطقة اليدين والقدمين، وتسبب ذلك في ظهور حبوب على الجلد، وهي تسبب لي حكة شديدة. أخذت العلاج المناسب الذي يساعد في تنظيف الحبوب وإزالتها، ولكن تبقى آثار وبقع على الجلد، وتنتشر الحبوب في نفس المكان مرات عديدة، وتسبب طبعات واضحة وكبيرة على الجلد. راجعت الطبيب بعد معاناة طويلة، لأن هناك طبيبًا واحدًا فقط مختص بالأمراض الجلدية في شمال القطاع، وهو يتنقل بين عدة أماكن، مما يجعل الوصول إليه صعبًا بسبب الازدحام وعدد الحالات الكبيرة. الطبيب أكد لي أن سبب الحكة هو البيئة المحيطة بنا، حيث أعيش في مركز إيواء، ومياه الصرف الصحي تملأ المكان المحيط بنا باستمرار، ولا توجد أدوات تعقيم أو نظافة لتنظيف المكان. أعاني من هذا المرض الآن لمدة تقارب السنة، ولا أستطيع التخلص منه. لقد عانيت كثيراً من حالتي ولا أستطيع العيش بشكل مستقر. أحتاج للعلاج، ولكنه غالبًا غير متوفر. نصحني الطبيب بضرورة مغادرة مكان الإيواء للعيش في بيئة نظيفة، ولكن هذا أمر مستحيل في ظل ظروف الحرب، خاصة بعد أن فقدت منزلي."** [١٩]

١٩- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١١ في مدرسة الدرج، مدينة غزة.

٧ تشتت العائلة:

تشتتت العائلات في قطاع غزة بشكل مأساوي إثر الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي بدأ في السابع من أكتوبر. ووفقًا لنتيجة الدراسة، تعيش ٣٣٩ امرأة في حالة من التشتت العائلي لأسباب مختلفة. فقد اضطرت العديد من الأسر إلى النزوح نحو الجنوب بحثًا عن ملاذ آمن يحميهم من القصف الإسرائيلي العشوائي، بينما بقي البعض الآخر في شمال وادي غزة تحت وطأة الخطر المستمر. وتفاقمت هذه الأزمة مع اقتحام القوات الإسرائيلية للمنازل وأماكن النزوح المؤقتة، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، وإجبار من فيها على المغادرة قسرًا نحو الجنوب.

وفي سياق آخر، تعرضت العديد من العائلات للتفكك نتيجة اعتقال أحد أفرادها، أو الإفراج عن بعض المعتقلين والمعتقلات في الجنوب، بينما ظلت عائلاتهم في الشمال، مما أدى إلى تزايد معاناتهم. كما شهد قطاع غزة حالات اختفاء قسري، وحالات أخرى مجهولة المصير حتى الآن. بالإضافة إلى ذلك، تسببت ظروف النزوح والهروب تحت وطأة القصف العنيف في مزيد من التفكك العائلي والتشتت، مما جعل من الصعب تحديد مكان الكثيرين أو تأمين اتصال بينهم .

زادت معاناة النساء في قطاع غزة بفعل الانفصال القسري عن عائلاتهن النووية والممتدة حيث اقترن هذا الانفصال بانقطاع الاتصال بأحبائهن وجهلهن بمصيرهم، مما عمّق شعورهن بالوحدة والعزلة، وسلبهن الروابط الأساسية التي تمنح الأمان والطمأنينة. هذا الواقع جعل مواجهة الضغوط النفسية أكثر صعوبة في ظل غياب البدائل أو شبكات الدعم الاجتماعي. حيث كانت العائلة للكثيرات مصدر القوة والعزيمة في مواجهة أهوال الهجوم العسكري، ومع فقدان هذا المصدر، بات التعامل مع أزماته وضغوطه أكثر تعقيدًا ووطأة.

أفادت أمينة فوزي الوكيل, ٣٧ عاماً، سكان غزة- الرمال لطاقم المركز: **"أشعر بفقدان عميق واشتياق لا يوصف لوجود ودعم عائلتي، خاصة بعد أن عشت مع عائلتي كل تفاصيل الحرب وشاركنا معًا المعاناة والخوف والجوع. أمي، التي تواجه مرض السرطان، اضطرت إلى السفر خارج غزة لتلقي العلاج، لعدم توفر الإمكانيات الطبية اللازمة، في ظل تدمير النظام الصحي بالكامل. كان فراقها في تلك اللحظة صعبًا جدًا، لكننا كنا ندرك أنها تحتاج إلى فرصة للعلاج والحياة. في تلك الأثناء، عشنا حصار مستشفى الشفاء، والمجاعة التي طالت الجميع، وسط الخوف المستمر من القصف والتدمير. تدهورت صحة والدي بشكل كبير بعد استنشاقه كميات كبيرة من دخان غاز الفوسفور أثناء الحصار. لم يعد الوضع الصحي في غزة يوفر له أي أمل في العلاج، مما أجبر معظم إخوتي على السفر معه بحثًا عن رعاية طبية خارج القطاع. لقد كان فراقهم حدثاً مأساوياً لي لأنهم مصدر الدعم والسند لي في الحرب. كان والدي يكافح بصمت، لكن القدر لم يمهله طويلًا. تلقيت خبر وفاته وأنا بعيدة عن أمي وأخوتي. لم أجد من يواسيني أو يقدم لي الدعم. شعور العجز والخسارة لا يزال يثقل قلبي حتى اليوم، لكنني أعيش على أمل أن تنتهي هذه الحرب يومًا، وأن نتمكن من استعادة حياتنا ولم شمل عائلتنا من جديد."** [٢٠]

وأفادت دعاء نبيل خاص، ٣٤ عاماً، متزوجة، وأم لخمسة أطفال، لطاقم المركز: **"أنا متزوجة من السيد فادي خاص ولدي خمسة أطفال: صهيب، ١٥ عامًا، ورفيف ١٥ عامًا، وصباح ١٢ عامًا ورهف ١٠ أعوام، ورغد ٦ أعوام. منذ بداية الحرب، فقدنا منزلنا وأصبحنا نعيش في مركز إيواء مدرسة الدرج. كان زوجي متواجدًا في مستشفى الشفاء مرافقًا لأخيه المصاب في كتفه وكان بحاجة إلى علاج خارجي. في مارس ٢٠٢٣، تم محاصرة مستشفى الشفاء من قبل الجيش الإسرائيلي وكان زوجي بداخل المستشفى. كان آخر تواصل لي معه في ٢٠٢٤/٣/١٨، حيث تحدث معي عبر الهاتف وكان يبكي، وقال لي: "ديري بالك على البنات". بعد خروج قوات الاحتلال من المستشفى، علمنا أن زوجي قد تم أسره من قبل قوات الاحتلال، بينما أخوه المصاب لم يتم أسره. الآن، أعيش بدون زوجي، والأوضاع صعبة للغاية. أولادي هم مسؤولية كبيرة تقع على عاتقي، ولهم متطلبات كثيرة لا أستطيع تلبيتها لعدم وجود مصدر دخل. نعيش أنا وأطفالي على المساعدات وبعض الأطعمة المقدمة من التكيات. وما زاد العبء عليّ هو نزوح ابني صهيب، الذي يبلغ من العمر ١٥ عامًا، إلى جنوب القطاع هربًا من المجاعة حيث كان طعامنا في تلك الفترة عبارة عن علف الحيوانات المطحون. طفلي صهيب هو سندي بعد أن تركنا والده، وقد ذهب خوفًا من القصف والمجاعة. طفلي يبكي ويتمنى أن يكون معنا، وأنا أشتاق إليه وإلى زوجي، وأتمنى أن يجتمع شملنا وتنتهي هذه الحرب الظالمة."** [٢١]

٢٠- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٤ في مدينة غزة.

٢١- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١١ في مدرسة الدرج، مدينة غزة.

وأفادت الفتاة ج.ع، ١٧ عاماً، لطاقم المركز: **" أنا أعيش في مركز إيواء برفقة والدتي وأشقائي. نعيش في غرفة صغيرة مساحتها ٣×٢ متر، ونحن خمسة أشخاص في هذا المكان الضيق. نحن هنا منذ بداية الحرب، وقد فقدنا منزلنا في ديسمبر ٢٠٢٣. والدي حالياً في الضفة الغربية، وكان قبل الحرب يعمل في الداخل المحتل، لكنه بسبب ظروف الحرب تم حجزه هناك ولا يستطيع العودة إلى قطاع غزة. لا أستطيع التواصل مع والدي بشكل مستمر بسبب صعوبة الاتصالات وعدم استقرارها، وأتواصل معه بعد فترات طويلة. لدينا أخ آخر متزوج وهو نازح في جنوب القطاع. أتمنى أن ينتهي اشتياقي وأن أتمكن من الاجتماع بوالدي وأخي، وأن يعود شمل عائلتنا من جديد. لقد أشعر بفقد سندي ودعمي وأشعر بالعجز والحزن العميق لأنني لا أستطيع أن أكون بجانب والدي في هذا الوقت العصيب. "** [٢٢]

٢٢- تلقى طاقم المركز الإفادة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٠ في مدرسة الدرج، مدينة غزة.

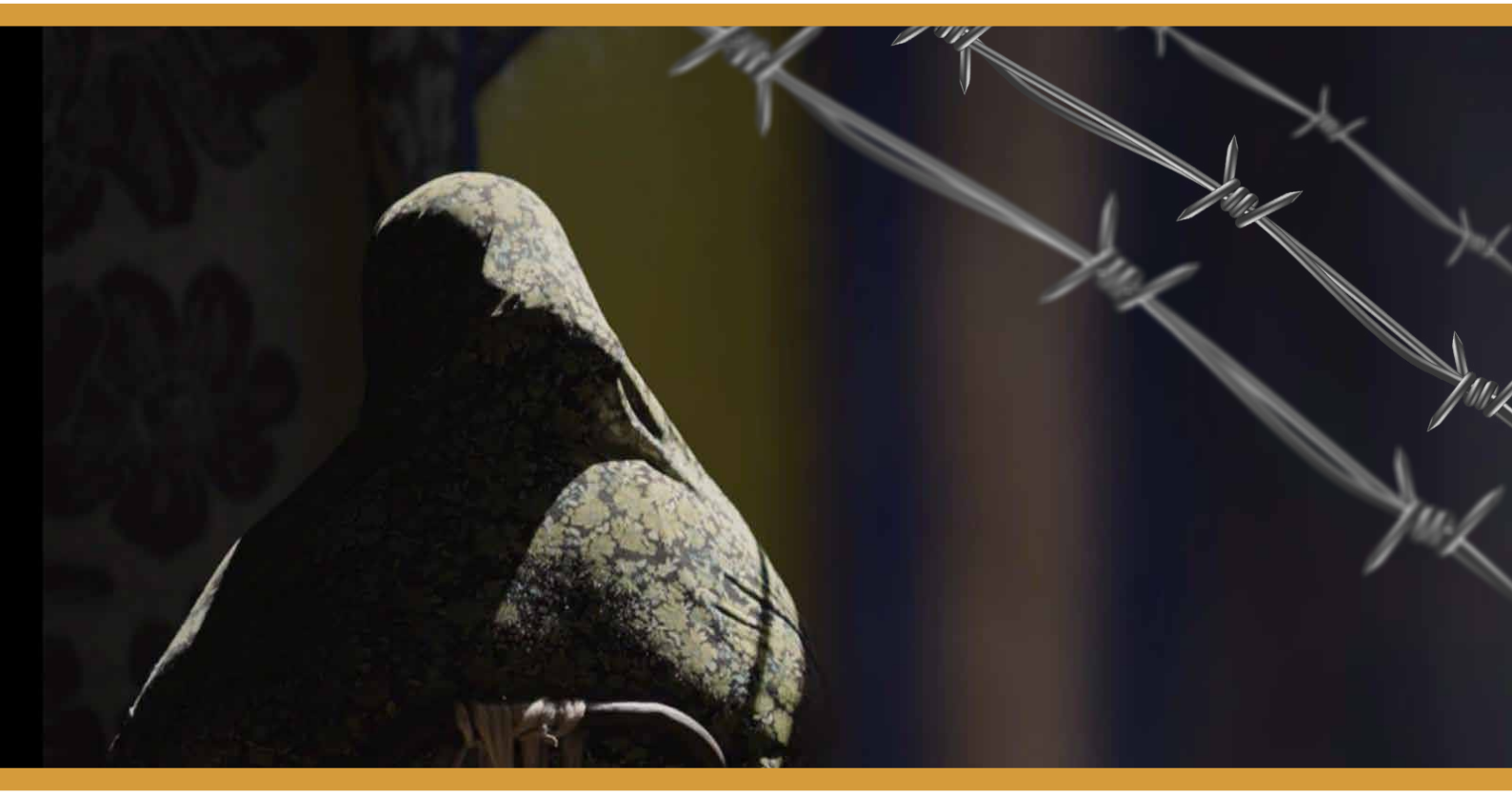

٨ الاعتقالات التعسفية:

وثّق طاقم المركز خلال الدراسة حالات اعتقال تعسفي لنساء في قطاع غزة، حيث واجهن ظروفًا إنسانية قاسية داخل السجون الإسرائيلية. شملت هذه الظروف إجراءات تفتيش عارية مهينة، وتعذيبًا جسديًا مروّعًا، بما في ذلك الضرب المبرح، وتقييد الأيدي والأقدام وتعصيب الأعين لفترات طويلة في أوضاع مؤلمة وغير إنسانية. كما تعرّضت المعتقلات للتهديد بالاعتداء الجنسي والاغتصاب، إضافة إلى التهديد بالانتقام من أفراد أسرهن أو أطفالهن، مما زاد من معاناتهن النفسية. وواجهت النساء أيضًا اعتداءات لفظية مستمرة مصحوبة بالتحقير والإهانة، وحُرمن من حقوقهن الأساسية، بما في ذلك الحصول على الطعام الكافي والرعاية الطبية اللازمة، حتى في الحالات الطارئة التي تستدعي تدخلًا عاجلًا. إلى جانب ذلك، فرضت عليهن قيود صارمة على التواصل مع عائلاتهن.

أفادت السيدة "و.ص" وهي معتقلة مُفرج عنها من سجون الاحتلال الإسرائيلية، ٢٩ عاماً لطاقم المركز: **"في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٣، تلقينا أخباراً بأن قوات الاحتلال بدأت توغلها البري ووصلت إلى المنطقة التي نسكن بها. قررنا البقاء في المنزل بسبب حالة والدي الصحية الصعبة. حوالي الساعة الرابعة مساءً يوم ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣، اقتحمت قوات الاحتلال منزلنا بعنف، ترافقهم كلاب. حاول شقيقي إظهار أننا مدنيون، لكن أحد الكلاب هاجمه وعض يده. بعد اقتحام المنزل، أجبر الجنود الرجال على الخروج للشارع وقيدوا أيديهم وعصبوا أعينهم، بينما طلبوا من النساء الجلوس داخل المنزل ورفع أيديهن. اقتادني الجنود من بين النساء إلى غرفة وأمروني بنزع ملابسي، لكنني رفضت بشدة. بعدها، حضرت ثلاث مجندات وقمن بتفتيشي بالقوة وكشف بطني. أثناء التحقيق، سألني أحد الجنود عن الأنفاق والمقاومين، وعندما نفيت معرفتي، هددني قائلاً: "ستدفعين الثمن". ثم وجه لي أسئلة شخصية محرجة، مثل سبب عدم زواجي، وسألني بشكل مهين إن كنت عذراء؟، ثم ضحك قائلاً: "يمكننا التأكد من ذلك عبر الجنود". كنت محاطة بالجنود الموجهين أسلحتهم نحوي، مرعوبة لكني حاولت التماسك. سحبني جندي للخارج، عصّب عينيّ وقيد يديّ. سرنا حتى وصلنا إلى بناية خالية، حاول الجنود التحرش بي ولمسي، لكنني قاومت بكل قوتي نقلونا عبر ناقلة جنود إلى موقع زكيم. استمر احتجازي حتى صباح ١٤ ديسمبر ٢٠٢٣، تعرضت خلال الاحتجاز لاعتداء وحشي من جندي وجندية ضربوني بأحذيتهم العسكرية على رأسي (البوسطار)، نزعوا حجابي، وضربوني بالهراوات والأسلحة، وألقوا على رأسي ما بدا لي أنه كرسي خشبي. دام هذا الاعتداء لأكثر من ساعتين، ترافقه شتائم وإهانات مستمرة. ثم نُقلت إلى موقع اعتقال (سجن). أُجبرت على نزع ملابسي مرة أخرى لتفتيشي. أعطوني بيجاما رمادية دون ملابس داخلية وعندما طلبت حجابي ألقته لي إحدى المجندات قائلة: "خذي يا إرهابية". طوال فترة الاحتجاز، بقيت مقيدة ومعصوبة الأعين حتى أثناء تناول الطعام واستخدام دورة المياه، حيث كانوا يرفضون فك القيود. بعد سبعة أيام من الاعتقال قرر الجنود نقلي إلى سجن الدامون. عند الوصول، أجبروني مجدداً على نزع ملابسي لتفتيشي. في السجن، كان الطعام كان سيئًا للغاية، عبارة عن خبز أو أرز يابسًا والبيض محروقًا. كانت جلسات التحقيق تستمر لأكثر من ٣ ساعات. والإهانات والشتائم جزءًا يوميًا من معاناتنا النفسية والجسدية. في ١ فبراير ٢٠٢٤، تم الإفراج عني عند معبر كرم أبو سالم ولكن تم تهديدي بعدم إخبار الصحافة عن تعرضي للضرب. عائلتي لا تزال في الشمال، وأنا في الجنوب أشعر بالضياع، لم أعد أستطيع أن أعيش حياة طبيعية. رغم خروجي من المعتقل الذكريات المؤلمة تلاحقني في كل لحظة. أتمنى أن أتمكن من العودة إلى حياتي السابقة إلى أيام السلام والأمان. لكن الحقيقة المؤلمة أنني فقدت الكثير من الأشياء التي كانت تعني لي وأهمها كرامتي الجسدية والنفسية التي انتهكها قوات الاحتلال الإسرائيلي من الصعب تقبل أنني سأعيش في هذا الواقع المليء بالمعاناة والخوف."**

الآثـــار الـمـدمرة للانتـهـاكـات الإسرائيلية على النساء في قطاع غزة:

يعتبر العنف الذي تتعرض له النساء في قطاع غزة أثناء الهجوم العسكري الإسرائيلي المستمر عنفاً مركباً، تتشابك فيه خيوط الألم والمعاناة في شبكة معقدة لا تنتهي. وتتداخل أشكال متعددة من الانتهاكات الإسرائيلية وتتفاعل بشكل يجعل كل انتهاك مرتبطًا بشكل وثيق بالآخر، بيئة قاسية من العنف المستمر الذي يعصف بحياة النساء في غزة بلا هوادة، مما يزيد من عمق معاناتهن بشكل متعدد الأبعاد.

أفادت نتائج الدراسة بأن النساء المشاركات يتعرضن لما لا يقل عن نوعين من أشكال العنف، حيث لم تسجل أي حالة تعرضت لنوع واحد فقط. فقد كشفت أن ٦١,١٢٪ من المشاركات يعانين من العنف الجسدي والنفسي معاً. على أقل تقدير، تعاني جميع النساء المشاركات من درجات متفاوتة من العنف الجسدي نتيجة سياسة التجويع الإسرائيلية المفروضة على القطاع. وفي بعض الحالات، تعاني النساء من عنف جسدي مضاعف جراء الإصابات الناجمة عن الهجمات العسكرية أو تفشي الأوبئة في ظل انعدام المنظومة الصحية. في الوقت نفسه، تعاني جميع المشاركات من عنف نفسي مستمر ناتج عن الخوف من الموت، أو القلق من فقدان الأحبة، أو النزوح القسري، أو فقدان المنزل، والمعيل أو مصدر الرزق، فضلاً عن تشتت الأسرة، كما تم توضيحه في الدراسة سابقاً.

نوع العنف الذي تعرضت له النساء المشاركات في الدراسة

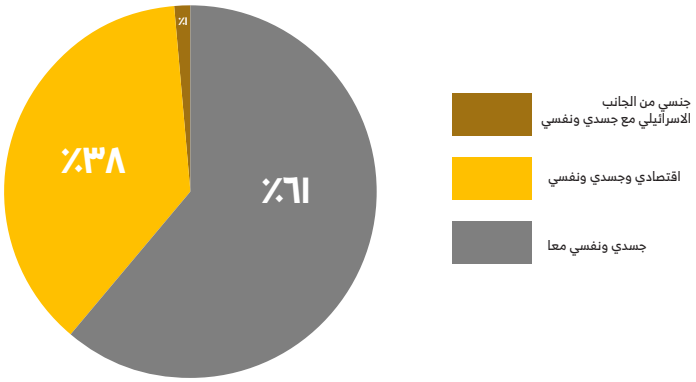

كما أبرزت الدراسة أن ٣٧,٦٣٪ امرأة تعاني من عنف اقتصادي متزامن مع العنف الجسدي والنفسي، نتيجة فقدانهن لمصدر دخلهن خلال الهجوم العسكري المستمر وقد كشف عن معاناة ١,٢٥٪ من المشاركات من العنف الجنسي، إلى جانب العنف الجسدي والنفسي، نتيجة تعرضهن للاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي. فقد خضعن لظروف قاسية ولا إنسانية يصعب وصفها، شملت التفتيش العاري، والتحرش الجنسي، والتهديد بالاعتداء الجنسي أو الاغتصاب. كما تعرضن للإهانات اللفظية المستمرة، والتحقير، إلى جانب التهديد بالانتقام من أفراد أسرهن أو أطفالهن شمل التعذيب الجسدي الضرب، وتقييد اليدين والقدمين، وتعصيب الأعين لفترات طويلة في أوضاع مؤلمة وغير مريحة. إضافة إلى ذلك، تم حرمانهن من حقوقهن الأساسية مثل الحصول على الطعام الكافي، والحصول على الرعاية الطبية في الحالات الطارئة.

وقد كشفت الدراسة عن وجود عوائق حالت دون وصول النساء في قطاع غزة إلى خدمات الدعم القانوني والطبي والنفسي المتوفرة في مناطقهن. ورغم محدودية هذه الخدمات نتيجة انعدام الأمن وكثرة النزوح والحصار المشدد المفروض على القطاع، برز عائق رئيسي حيث تبين أن ٤٥٩ امرأة من أصل ٨٠٠ مشاركة، أي ما يعادل ٥٧,٣٨٪، يجهلن بوجود تلك الخدمات. وعلى الجانب الآخر، أظهرت النتائج أن النساء اللاتي كن على دراية بوجود هذه الخدمات استفدن منها بنسبة ٥٧٪، بينما لم تتمكن ٤٣٪ منهن من الاستفادة.

وقد واجهت النساء عوائق متعددة للوصول إلى الخدمات المتاحة، حيث لم تقتصر المشكلة على عدم المعرفة بوجودها فقط، بل شملت أيضاً صعوبات أخرى. فقد واجهت نسبة ٢٦,٩٧٪ من المشاركات عدم توفر وسائل النقل أو صعوبة الوصول إلى الخدمات كأحد العوائق الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، لعب الخوف من الوصمة الاجتماعية دوراً في تقييد الوصول إلى الخدمات، حيث بلغت نسبته ٤٪. أما النسبة المتبقية، فقد تمثلت العوائق لديهم في تداخل اثنين أو أكثر من العوامل المتمثلة في: عدم المعرفة بالخدمات والخوف من الوصمة، وعدم توفر وسائل النقل.

التوصيات:

تترك انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلية التي رصدتها الدراسة آثارًا مدمرة على حياة النساء، سواء على المستوى الجسدي، أو النفسي، أو الاقتصادي، أو الجنسي. وتكشف نتائج الدراسة أن هذه الانتهاكات ليست مجرد حوادث عرضية، بل هي جزء من سياسة ممنهجة تهدف إلى إلحاق أذى بليغ بسكان القطاع بشكل عام، والنساء بشكل خاص وتدميرهم على المدى البعيد.

بناءً على ما سبق، يطالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

١.المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية بجدية من خلال الامتثال التام لقرار محكمة العدل الدولية في قضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل، الذي يتطلب اتخاذ خطوات حاسمة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحق الشعب الفلسطيني. يتعين على المجتمع الدولي ممارسة ضغوط قوية على إسرائيل لوقف إطلاق النار فورًا، واتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة استنادًا إلى التدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة. إن عدم اتخاذ مثل هذه الإجراءات سيؤدي إلى استمرار المعاناة الإنسانية، ولن يكون من الممكن ضمان حماية النساء في قطاع غزة أو تقديم الخدمات الفاعلة ويزيد من تصعيد الاحتلال لجرائمه.

٢.الدول، وخاصة الأوروبية، إلى الالتزام بمسؤولياتها القانونية بموجب نظام روما الأساسي وتنفيذ أوامر إلقاء القبض على بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، استنادًا إلى قرار المحكمة الجنائية الدولية في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤. ويشمل ذلك منع تحركاتهما الدولية، وضمان اعتقالهما وتسليمهما للمحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة.

٣.المجتمع الدولي إلى الالتزام الكامل بأحكام القانون الجنائي الدولي ومبادئ العدالة الدولية، والعمل بشكل حاسم على محاسبة دولة إسرائيل وقادتها والمسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة بحق الشعب الفلسطيني، وتقديمهم إلى العدالة أمام المحاكم الدولية والوطنية المختصة. وإن التقاعس عن اتخاذ هذه الإجراءات يكرس الإفلات من العقاب، ويضعف سيادة القانون على الصعيد العالمي.

٤.المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات حاسمة لمواجهة الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، حسب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لسياسات إسرائيل وممارستها في فلسطين، بما في ذلك مراجعة العلاقات مع إسرائيل لضمان عدم دعم وجودها غير القانوني، وإلغاء أو تعليق الاتفاقيات التي تعزز الاحتلال أو الفصل العنصري. كما يجب التحقيق مع المتورطين في الجرائم، بمن فيهم مزدوجو الجنسية المشاركون في الجيش الإسرائيلي أو عنف المستوطنين، لضمان العدالة والمساءلة.

٥.المجتمع الدولي بتضافر الجهود الدولية لوضع خطة شاملة ومستدامة تمتد على المدى الطويل، تهدف إلى توفير حلول فعّالة لدعم النساء في قطاع غزة وضمان حقوقهن الأساسية في ظل الظروف الصعبة التي يعشنها. يجب أن تكون هذه الخطة شاملة ومتكاملة، تجمع بين الدعم العاجل والاحتياجات طويلة الأجل، وتعتمد على تقييم دقيق وواقعي للوضع النفسي والصحي والاجتماعي والاقتصادي للنساء في قطاع غزة.

٦.مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية بإنشاء قاعدة بيانات شاملة وواسعة للنساء اللواتي تعرضن للانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة، مع التأكيد على ضرورة تحديث هذه البيانات بشكل دوري لضمان فعاليتها واستجابتها المستمرة لاحتياجاتهن المتغيرة. يجب ضمان إشراك النساء في جميع مراحل بناء هذه القاعدة، لضمان توافقها التام مع احتياجاتهن الحقيقية، وضمان قدرتها على تقديم مسار خدمات متواصل يعكس واقعهن وظروفهن الفريدة. ويجب أن تتضمن هذه القاعدة معلومات دقيقة حول كل حالة من حالات الانتهاك، بما في ذلك نوع الانتهاك، وتأثيره النفسي والجسدي على النساء، فضلاً عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهنها. كما يجب أن تكون القاعدة محمية باستخدام آليات متقدمة تضمن سرية المعلومات وحماية خصوصية النساء المعنيات، وضمان فتح قنوات تواصل آمنة بين النساء والجهات المعنية.

٧.مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية بتعزيز الجهود المبذولة لزيادة وعي النساء في قطاع غزة بخدمات الدعم القانوني والطبي والنفسي المتاحة في مناطقهن وذلك من خلال حملات توعوية شاملة ومكثفة تلائم احتياجاتهن الخاصة وظروفهن القاسية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني لتوفير آليات عملية تسهل وصول النساء إلى هذه الخدمات بشكل مرن وفعال، مثل تأمين وسائل نقل مجانية وآمنة، أو من خلال توزيع نقاط تقديم الخدمة في أماكن متعددة تسهم في التقليل من عبء التنقل والتحديات الأمنية. كما يتعين العمل على تذليل الخوف من الوصمة الاجتماعية، من خلال تقديم ضمانات بشأن سرية تامة في التعامل مع الحالات وضمان عدم الإفصاح عن هوية النساء المستفيدات في بعض الخدمات، مما يعزز شعورهن بالأمان والثقة في التوجه للحصول على الدعم.